

Distr.: General
2 December 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 141 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين

التقرير الثالث والعشرون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام (A/75/556) الذي يطلب فيه موافقة الجمعية العامة على اعتماد إضافي يتعلق بالاحتياجات الناشئة عن القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية في دورتها الرابعة والسبعين، المعقودة في الفترة من 17 أيلول/سبتمبر 2019 إلى 15 أيلول/سبتمبر 2020، والتي لم ترصد لها مخصصات في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. وتلقت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير، معلومات وتوضيحات إضافية من ممثلي الأمين العام، اختُتمت بردود خطية وردت في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

2 - وفي الدورة الرابعة والسبعين، اعتمدت الجمعية العامة مقررين تترتب عليهما آثار في الميزانية لعام 2021، وهما المقرر 550/74 باء والمقرر 567/74.

المقرر 550/74 باء بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

3 - قررت الجمعية العامة، في مقررها 550/74 باء، عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في كيوتو، باليابان، في الفترة من 7 إلى 12 آذار/مارس 2021، وعقد المشاورات السابقة للمؤتمر في 6 آذار/مارس 2021. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يكفل المتابعة الوافية للقرار 171/74 والمقرر 550/74 باء، وأن يقدم، عن طريق لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، تقريراً بهذا الشأن إلى الجمعية في دورتها السادسة والسبعين. وعملاً بقرار الجمعية العامة 184/73، كان من المقرر أصلاً أن يُعقد المؤتمر الرابع عشر لمنع الجريمة في كيوتو في الفترة من 20 إلى 27 نيسان/



أبريل 2020، وعقد المشاورات السابقة للمؤتمر في 19 نيسان/أبريل 2020. ولاحظت الجمعية العامة مع القلق، في مقررها 550/74 المؤرخ 13 نيسان/أبريل 2020، الحالة المتعلقة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وقررت تأجيل عقد المؤتمر الرابع عشر حتى إشعار آخر.

4 - وكما هو مبين في الجدول 1 من تقرير الأمين العام (A/75/556)، تمت الموافقة على اعتماد قدره 2 149 500 دولار في الميزانية البرنامجية لعام 2020، يشمل مبلغ 1 508 300 دولار في إطار الباب 2، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، ومبلغ 641 200 دولار في إطار الباب 16، المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية. وبدأت الأنشطة التحضيرية للمؤتمر الرابع عشر في عام 2020، ولا تزال النفقات المتعلقة بهذه الأنشطة جارية في عام 2020، بما في ذلك في إطار البابين 2 و 16. وتقدر الاحتياجات الفعلية لعام 2020 بمبلغ 639 900 دولار، بما في ذلك 553 000 دولار في إطار الباب 2، و 86 900 دولار في إطار الباب 16.

5 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الكثير من الأعمال التحضيرية التي أجريت في عام 2020، والتي سيعين تكرارها بغرض عقد الاجتماع في عام 2021، تشمل تقديم الدعم لما يلي: (أ) المفاوضات بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر الرابع عشر؛ (ب) إعداد وتنسيق الوثائق الفنية للمؤتمر؛ (ج) إجراء الاتصالات مع البلد المضيف ومع الدول الأعضاء الأخرى؛ (د) الاستعراض الفني لمقترحات الخبراء الأفراد؛ (هـ) إعداد مذكرات إحاطة ومعلومات أساسية لاجتماعات كبار المسؤولين؛ (و) تسجيل المشاركين وإرسال دعوات الحضور؛ (ز) إعداد المعلومات للمشاركين والمراسلات ذات الصلة. وأبلغت اللجنة كذلك بأن ترجمة وثائق ما قبل الدورة قد أنجزت في عام 2020، وأنه سيكون ثمة حاجة إلى أن يُترجم في عام 2021 كل من جدول الأعمال المنقح والتتقيح الجامع لوثائق عام 2020 ووثائق ما بعد الدورة.

6 - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن الدعم المقرر تقديمه إلى المؤتمر الرابع عشر، الذي سيضاف إلى المنجزات المستهدفة لعام 2021، سيتطلب موارد قدرها 1 411 200 دولار، لم تُرصد لها أي مخصصات في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/556)، الفقرة 5 والجدول 1). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن نسبة عدد المشاركين شخصياً إلى عدد المشاركين عبر الإنترنت ستحتاج إلى تعديل تبعاً لحالة جائحة كوفيد-19. ومن المتوقع حالياً أن يكون هناك عنصر يتعلق بمن سيشاركون شخصياً، على الأقل بالنسبة للدول الأعضاء التي ليس لها تمثيل في اليابان (وهو ما ينطبق على عدد كبير من أقل البلدان نمواً) والتي سيعين على تمثيلها السفر إلى اليابان لحضور المؤتمر. وفي حال التعذر التام للمشاركة شخصياً، فإن المؤتمر سيعقد في شكل اجتماعات عبر الإنترنت.

7 - ويبين الجدول 1 من تقرير الأمين العام أن مجموع الاحتياجات المنقحة لعامي 2020 و 2021 يبلغ 2 051 100 دولار، وهو ما يعكس نقصاً قدره 98 400 دولار مقارنة بالموارد المعتمدة في عام 2020، ويشمل انخفاض الاحتياجات في مختلف فئات النفقات على النحو التالي: (أ) مبلغ 34 900 دولار في بند خدمات الترجمة الشفوية، يُعزى إلى تقلص عدد الأيام التي سيلزم فيها توفير خدمات الترجمة الشفوية، ويقابله جزئياً دفع تعويضات للمترجمين الشفويين المستقلين عن إلغاء المؤتمر في عام 2020؛ (ب) مبلغ 27 900 دولار في بند اللوازم والمواد، يُعزى إلى انخفاض تكلفة الوحدة لأجهزة التخزين المحمولة؛ (ج) مبلغ 30 300 دولار في بند سفر الممثلين ومبلغ 5 300 دولار في بند سفر الموظفين يُعزى إلى تقلص عدد أيام الاجتماعات المقررة للمؤتمر الرابع عشر في عام 2021 (المرجع نفسه، الفقرات 5 و 8 و 9).

وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الاحتياجات البالغة 75 000 دولار في عام 2020 في بند الترجمة الشفوية تتصل برسوم الإلغاء للترجمة الشفوية (انظر أيضا الفقرة 5 أعلاه).

المقرر 567/74 بشأن اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية

8 - قررت الجمعية العامة في قرارها 247/74، المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2019، أن تدعو اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية إلى عقد دورة تنظيمية لمدة ثلاثة أيام في آب/أغسطس 2020، في نيويورك، من أجل الاتفاق على الخطوط العريضة لأنشطتها المستقبلية وطرائقها قصد عرضها على الجمعية في دورتها الخامسة والسبعين للنظر فيها والموافقة عليها. وفي المقرر 567/74 المؤرخ 14 آب/أغسطس 2020، قامت الجمعية العامة بما يلي: (أ) لاحظت مع القلق الحالة المتعلقة بجائحة كوفيد-19؛ (ب) قررت تأجيل الدورة التنظيمية للجنة المخصصة التي صدر بها تكليف بموجب أحكام الفقرة 3 من القرار 247/74 إلى أقرب وقت تسمح فيه الظروف بعقدها، على أن يتم ذلك في موعد أقصاه 1 آذار/مارس 2021؛ (ج) أكدت أن يُقدّم تقرير الدورة التنظيمية للجنة المخصصة، بما في ذلك الخطوط العريضة والطرائق المتفق عليها للأنشطة الإضافية التي ستضطلع بها اللجنة وأي آثار تترتب عليها في الميزانية، إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين للنظر فيه والموافقة عليه.

9 - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أنه عملا بقرار الجمعية العامة 247/74، تقرر عقد الدورة التنظيمية للجنة المخصصة لمدة ثلاثة أيام في آب/أغسطس 2020، وتمت الموافقة على مخصصات كاملة قدرها 194 400 دولار في إطار الميزانية البرنامجية لعام 2020. وبدأت الأنشطة التحضيرية للدورة التنظيمية للجنة المخصصة في عام 2020، ولا تزال النفقات المتعلقة بهذه الأنشطة جارية في عام 2020، بما في ذلك في إطار البابين 2 و 16. وتقدر الاحتياجات الفعلية لعام 2020 بمبلغ 14 900 دولار، بما في ذلك 6 200 دولار في إطار الباب 2، و 8 700 دولار في إطار الباب 16 (A/75/556)، الفقرتان 14 و 16 والجدول 2). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن النفقات المتكبدة في عام 2020 تشمل تحرير وترجمة وثائق ما قبل الدورة، أي ورقة المعلومات الأساسية وجدول الأعمال المؤقت. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وثائق ما قبل الدورة ستتطلب تنقيحاً فنياً في عام 2021، بما في ذلك مواعيد الدورة التنظيمية، كما يلزم ترجمة وثائق ما بعد الدورة في عام 2021.

الاحتياجات الإجمالية

10 - يشير الأمين العام إلى أن الأثر العام المترتب في ميزانية عام 2021 على اتخاذ مقرري الجمعية العامة 550/74 و 567/74، دون رصد أي مخصصات لذلك في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، يبلغ ما قدره 1 590 700 دولار، ويشمل مبلغ 1 024 600 دولار في إطار الباب 2 ومبلغ 566 100 دولار في إطار الباب 16 (المرجع نفسه، الجدول 3).

11 - ويشير الأمين العام كذلك إلى أن الفرق بين الميزانية المعتمدة لعام 2020 والنفقات النهائية سيُردّ في سياق تقرير الأداء المالي لعام 2020، المقرر عرضه على الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها السادسة والسبعين (المرجع نفسه، الفقرة 16).

خاتمة

12 - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرة 18 من تقرير الأمين العام. وفيما يتعلق بتنفيذ مقرري الجمعية العامة 550/74 باء و 567/74، توصي اللجنة الاستشارية بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

(أ) الموافقة على اعتمادات إضافية، تحمّل على حساب صندوق الطوارئ لعام 2021، قدرها 1 590 700 دولار، وهي اعتمادات غير متكررة تشمل مبلغ 1 024 600 دولار في إطار الباب 2، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، ومبلغ 566 100 دولار في إطار الباب 16، المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021؛

(ب) الموافقة على اعتماد إضافي قدره 3 300 دولار في إطار الباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، يقابله مبلغ مماثل في إطار باب الإيرادات 1، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.